

مذهب الإمام أحمد في المرسل

يذهب أكثر الأصوليين من الحنابلة أن مذهب الإمام أحمد في المرسل هو القبول ، ويرجحون هذا القول عن الإمام أحمد على القول الآخر الذي يحكونه عن إمامهم روايةً مرجوحة^(١).

والحقيقة أن أقدم من استدلَّ وتوسَّع في الاستدلال لنسبة القول بقبول المرسل إلى الإمام أحمد هو إمام الحنابلة في زمنه : أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه الأصولي (العدة). مع حكايته للقول الآخر الذي ينسب للإمام أحمد القول بعدم حجية المرسل . لكن أبا يعلى انتصر للقول بحجية المرسل ، فانتشر هذا الترجيح في كتب الأصول الحنبلية بعده ؛ لإمامة الفراء وأصالة كتابه الأصولي عند الحنابلة .

وحاول ابن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤ هـ) أن يجمع بين الروایتين عن الإمام أحمد ، فقال عن القولين (بالقبول والرد) : «وفي ذلك قولان مشهوران ، هما روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله . والصحيح : حمل الروایتين على اختلاف حالين ؛ فإن الثقة إن كان من عاداته أن لا يروي إلا عن ثقة : كانت روايته عن غيره تعديلاً له ؛ إذ قد عُلِمَ ذلك من عاداته . وإن كان يروي عن الثقة وغيره : لم تكن روايته تعديلاً لمن روى عنه . وهذا التفصيل اختيارٌ كثيرٌ من

(١) انظر : العدة لأبي يعلى (٣ / ٩٠٦ - ٩٢٠)، والتمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني (٣ / ١٣٠ - ١٤٤)، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٤ / ٤٢١ - ٤٣٥)، وروضة الناظر لابن قدامة (٢ / ٤٢٨ - ٤٣١)، والمسودة لآل تيمية (١ / ٤٩٩ - ٥٠٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢ / ٢٢٨ - ٢٣٢)، وتيسير الوصول إلى قواعد الأصول لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (١٣٩ - ١٤٠)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢ / ٦٣٥ - ٦٤١)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٢٩٦)، وتحرير المنقول للمرداوي (٢٠٢ - ٢٠٣)، والتحجير شرح التحرير للمرداوي (٥ / ٢١٤٠ - ٢١٤٨)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٢ / ٥٧٦ - ٥٨٠).

أهل الحديث والفقه والأصول ، وهو أصح^(١).

والحقيقة أن هذا التقرير من ابن عبد الهادي لا جديد فيه ، فهو حقيقة القول المنسوب للفقهاء ، خلافاً للمحدثين وخلافاً للشافعي أيضاً .

ولكن هناك قلة من أصولي الحنابلة رجّحوا مشابهة مذهب الإمام أحمد في المرسل مذهب الإمام الشافعي : كابن اللحام - علي بن محمد بن علي بن عباس البعلي الدمشقي - (ت ٨٠٩هـ) في كتابه (المختصر في أصول الفقه) ، حيث حكى القولين عن الإمام أحمد (كعمامة كتب الأصول في حكايتها لهما) ، لكنه ختم كلامه بقوله : «وكلام أحمد في المرسل قريب من كلام الشافعي ﷺ»^(٢).

لكن ابن اللحام مسبوق بقول ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) : «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب ؛ فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا ، وهو ليس بصحيح على طريقتهم^(٣) ، لانتقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ . وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا عَصِدَ ذلك المرسل

(١) الصارم المنكي لابن عبد الهادي - تحقيق : د/ صفية التويجري وبدرية الرائقي وسهام المحمدي - (٣٨٤).

(٢) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (٩٦).

(٣) يقصد بـ(الصحيح) هنا معناه الاصطلاحي الخاص ، والذي عليه صُنِفَتْ كُتُبُ الصَّحاح ، وهو الذي يأتي الاتصال شرطاً مؤكداً من شروط وصفه به ، وهو (الصحيح لذاته) عند المتأخرين : ذو الشروط الخمسة المشهورة .

ويُطلق وصف (الصحيح) و(الصحة) بمعنى عام : بمعنى المحتج به ، كالضعيف المعتضد ، والذي منه المراسيل المعتضدة ، والتي لا يُخرجها أصحابُ الصَّحاح ، فلا تجد في كتب الصَّحاح مراسيل قَوَّاهَا مجيئُها مرسلَةً من مخارج متعددة ، أو قَوَّاهَا وفاقُها لفتوى أحد الصَّحابة ، كما هو المعلوم من معضدات المراسيل ؛ لأن هذه المراسيل تعارض شرط (الصحيح) بمعناه الخاص الذي عليه قامت كُتُبُ أصحاب الصَّحاح .

قرائن تدل على أن له أصلاً : قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتجَّ به مع ما احتفَّ به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما ، مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ . وقد سبق قول أحمد في مراسلات ابن المسيب : صحاح^(١).

فهنا جعل ابن رجب مذهب أحمد والشافعي متفقاً ، بل جعل مذهب المحدثين والفقهاء كلهم متفقاً !!

ولكننا في سياق تحرير مذهب الإمام أحمد في حجية المرسل : ما كان لنا أن نغفل عن كلام تلميذ الإمام أحمد المباشر : الفقيه المحدث الإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) صاحب كتاب (السنن)، وصاحب (مسائل الإمام أحمد) الفقهية ، وصاحب (سؤالاته الإمام أحمد) الحديثية ، أعني بذلك قول الإمام أبي داود في (رسالته إلى أهل مكة) : «وأما المراسيل : فقد كان يحتاج بها العلماء فيما مضى ، مثل : سفیان الثوري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي . حتى جاء الشافعي، فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره»^(٢).

فهذا كلامٌ صريحٌ واضحٌ لا لبسَ فيه ولا خفاء : أن الإمام أحمد كان على مذهب الإمام الشافعي في رد المرسل ، وفي عدم قبوله إلا بشرط الاعتضاد والتَّقْوِي ، على هو مذهب الإمام الشافعي المقيّد في كتابه (الرساله)، وكما هو مشهور معلومٌ عنه .

وهذا الكلام صادر من أولى الناس بمعرفة مذهب الإمام أحمد : وهو الإمام أبو داود ؛ لأنه التلميذ المباشر للإمام أحمد الذي عُرف باتباعه وبالتخرج على يديه في الفقه والحديث ، وهو من الطبقة الأولى من الحنابلة ، بل كان من أخص تلامذة الإمام أحمد ، حتى كان يُشبهه

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١ / ٢٩٧).

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة – تحقيق عبد الفتاح أبو غدة – (٣٢).

به^(١).

والغريب غاية الغرابة أن هذا النص المهم القاطع في الباب لم ينقله أحدٌ من أصوليي الحنابلة الذين عزوت إلى كتبهم ، لم ينقلوه من أصله ، لا في سياق قبول ولا رد ، لا في سياق تأييد ولا مناقشة أو رد ! مع نقلهم لعدد من الروايات عن الإمام أحمد لا تبلغ في قوة دلالتها شيئاً أمام هذا النص للإمام أبي داود !

وأجزم أنهم لو كانوا مستحضرين له لذكروه ، ولو في سياق الرد ، لو أمكنهم الرد ! لأنهم لو كانوا مستحضرين له لوجب عليهم ذكره وجوباً لا يخل به إلا من خفت أمانته العلمية ، وقصد إخفاء الحقيقة ؛ لأنه أقوى نص في الباب : لاجتماع قوة الثبوت والدلالة فيه ، بما لا يوجد قريبٌ منه في كل النصوص التي نقلوها في هذه المسألة ! وحاشاهم من تعمد خيانة الأمانة بمثل ذلك التليس ! فلم يبق إلا احتمال غياب هذا النص !!

والذي قد يفسر سبب غيابه أنه جاء في غير مظنته ؛ إذ مظنة عامة ما بُني عليه مذهب الإمام أحمد هو كتب المسائل التي جمعها أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ). فلن يخطر على بالهم أن يكون في رسالة صغيرة لأبي داود عن منهج كتابه في السنن حكايةً لمذهب أصوليٍّ للإمام أحمد . والأهم الآن : وبعد الإيقاف على هذا النقل الصحيح القوي الدلالة على أن الإمام أحمد موافقٌ للإمام الشافعي في حكم المرسل ، هل سيتغير موقف الأصولي الحنبلي المتحرر من ربة التقليد الأعمى على تقرير ترجيح نسبة القول بقبول المرسل إلى الإمام أحمد ، كما هو مشهور مذهبه عن عامة الأصوليين من الحنابلة وغيرهم ؟ أم سيجد أن الاستمرار في ترجيح ذلك صعبٌ صعوبة الدَّفْع بالصدر والردّ بلا مَرَدٍّ !!

والسؤال الملح هنا : هل يمكن أن يكون أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ) أعلمَ بمذهب الإمام أحمد في المرسل من الإمام أبي داود (ت ٢٧٥هـ) الذي جالس الإمام وتَلَمَذَ عليه فقهاً وحديثاً؟!!

(١) تاريخ بغداد (١٠ / ٨٠).

والحاصل أن كل ما نقله أبو يعلى الفراء وغيره ممن زعموا أن مذهب الإمام أحمد هو قبول المرسل ليستدلوا به على أن هذا هو مذهبه : أدلة ضعيفة في ذاتها ، لا تدل على ما زعموه ، فكيف وقد فاتهم نقل أبي داود الذي هو كالنص في مورد اجتهداهم !

بل فيما نقلوه ما كان يجب أن يرجح لديهم القول بالرد ، حتى لو لم يقفوا على كلام أبي داود ! فكيف لو وقفوا عليه ؟! وكيف وقد غاب عنهم كلام أبي داود ، مما يُضعف حجتهم فيما نسبوه إلى الإمام أحمد من مذهبه في المرسل ؟!

ولكي يكون الكلام مدعوما بالأدلة ، رغم كفاية كلام أبي داود واستغنائه عن التدعيم ؛ لأنه نص في محل النزاع ؛ إلا أنني سأذكر نص كلام أبي يعلى واستدلالة بالكامل وأناقشه ، ليتبين مقدار الضعف فيه ، وأنه لا بقاء له أمام من يحكي عن الإمام أحمد القول برد المرسل .

يقول أبو يعلى الفراء : « الخبر المرسل حجة ويجب العمل به .

وصورته: أن يترك الراوي رجلاً في الوسط، مثل أن يروي التابعي عن النبي ﷺ، أو يروي تابعي التابعي عن صحابي عن النبي ﷺ .

وهكذا إذا ذكر المروي عنه ، ولكنه ذكر لا يُعرف به، وهو أن يقول: أخبرني الثقة عن فلان، أو أخبرني رجل من بني فلان عن فلان.

في إحدى الروايتين.

نص عليه ﷺ في رواية الأثرم ، قال: "إذا قال الرجل من التابعين : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولم يسمه ، فالحديث صحيح . قيل له: فإن قال يرفع الحديث فهو عن النبي ﷺ ؟ قال: فأى شيء ؟!" .

ونقل الميموني أيضاً: "كان يعجب أبو عبد الله ﷺ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، وقال: ربما كان المنقطع أقوى إسناداً، قد يكون الإسناد متصلاً، وهو ضعيف، فيكون المنقطع أقوى إسناداً منه، وهو يُوقفه، وقد كتبه على أنه متصل".

وقال في رواية الفضل بن زياد: "مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات

إبراهيم لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح ؛ فإنهما يأخذان عن كل".

وقال في رواية عبد الله: "أخذ بحديث ابن جريج عن ابن أبي مُلَيْكَة وعمرو بن دينار عن النبي ﷺ في العبد الأبق إذا جيء به دينار".

وبهذا قال الكرخي من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك والمعتزلة .

وفيه رواية أخرى: ليس بحجة ؛ إلا مرسل الصحابة .

أوماً إليه في رواية إسحاق بن إبراهيم، وقد سُئِلَ : عن حديثٍ عن النبي ﷺ مرسل برجال ثَبَّتْ : أحبُّ إليك ، أو حديث عن الصحابة متصلٌ برجال ثَبَّتْ؟ فقال: "عن الصحابة أعجب إلي".

وهذا يدل من قوله على أنه ليس بحجة، إذ لو كان حجة لم يقدّم عليه قول الصحابي ؛ لأن من جعله حجة قدمه على قول الصحابي .

وقال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عن حديث ثوبان : "أطيعوا قريشاً ما استقاموا لكم" ، قال: "ليس بصحيح، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان".

فقد حكم بطلان الحديث، لأجل أنه مرسل. وبهذا قال الشافعي^(١).

فكما هو واضح أنه ذكر أربعة نقول عن الإمام أحمد احتج بها على أنه كان يحتج بالمرسل ، وذكر قولين آخرين ذكر أنهما حجة من نسب إلى الإمام أحمد القول بالرد ، ولم يُشر إلى كلام أبي داود من قريب أو بعيد ، كما بيناه آنفاً .

أما النقل الأول : من رواية الأثرم ، قال: «إذا قال الرجل من التابعين : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولم يسمه ، فالحديث صحيح . قيل له: فإن قال يرفع الحديث فهو عن النبي ﷺ ؟ قال: فأَيُّ شيء؟!».

ولا شك أن هذا النقل لا علاقة له بحجية المرسل ؛ لأنه من رواية تابعي عمن سمع منه

(١) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء (٣/ ٩٠٦ - ٩١٠).

من الصحابة عن النبي ﷺ ، وكل ما في الأمر أن التابعي أبهم اسم الصحابي . ولذلك فإن هذا النقل كان من ينقله من العلماء ينقله في سياق بيان أن الجهالة بالصحابي لا تضر ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول^(١) . بل أبو يعلى الفراء نفسه أعاد الاستدلال بهذا النقل في مسألة حجية المبهم من الصحابة^(٢) ، وهي مسألة هذا النقل بلا شك .

فإن كان أبو يعلى ساق هذا النقل من أجل الاستدلال به على أن الإمام أحمد يحتج بالمرسل فهو أبعد ما يكون عن ذلك ، وإن قصد به الاحتجاج بالتوثيق على الإبهام ستكون مسألة أخرى أيضًا ، وقياس مبهم الصحابة على الموثق على الإبهام قياس مع الفارق الذي لا يصح القياس . وإن قصد الاحتجاج بها لمسألة قبول المرسل بقياس رواية المبهم من الصحابة على المرسل فهو أيضًا قياس باطل لا يصح .

فصار هذا النقل لا حجة فيه على قبول الإمام أحمد للمرسل ؛ إن كان أبو يعلى أراد ذلك . وأما النقل الثاني : فهو رواية الميموني : « كان يعجب أبو عبد الله ﷺ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ، وقال : ربما كان المنقطع أقوى إسنادًا ، قد يكون الإسناد متصلًا ، وهو ضعيف ، فيكون المنقطع أقوى إسنادًا منه ، وهو يُوقفه ، وقد كتبه على أنه متصل " .

وهذه الرواية أسندها الخطيب البغدادي إلى الميموني أنه قال : « تَعَجَّبَ إليّ أبو عبد الله ﷺ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ، ثم قال : وربما كان المنقطع أقوى إسنادًا ، أو أكثر . قلت : بَيَّنَّهُ لي ، كيف ؟ قال : يكتب الإسناد متصلًا وهو ضعيف ، ويكون المنقطع أقوى إسنادًا منه ، وهو يرفعه ثم يسنده ، وقد كتبه هو على أنه متصل ، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ ، [معناه لو كتب الإسنادين جميعًا : عرف المتصل من المنقطع ، يعني ضعف ذا ، وقوة ذا]^(٣) »^(١) .

(١) كما في الكفاية للخطيب - تحقيق : د/ ماهر الفحل - (٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩ رقم ١٢٧٧) ، والمسودة لآل تيمية (١/ ٥١٥) .

(٢) العدة لأبي يعلى (٣/ ٩١٣) .

(٣) ما بين معكوفتين يُحتمل أن يكون من كلام الميموني ، ويُحتمل أن يكون من شرح الخطيب البغدادي .

وهذه الرواية لا علاقة لها بحجية المرسل ، وكل الذي أراده الإمام أحمد منها : أن من أراد الحكم على الأحاديث ومعرفة صوابها من خطئها فعليه أن لا يكتفي بكتابة وتلقي الروايات المسندة المتصلة ، بل عليه أن يكتب معها الروايات المنقطعة ؛ لأن الرواية التي يظهر أنها متصلة قد تكون خطأ عن رواية منقطعة ، فيكون الصواب فيها الانقطاع ، ومن وصلها أخطأ في وصلها .

وهذا الفهم ظاهرٌ لائح من نص كلام الإمام أحمد ، وهو ما فهمه الخطيب البغدادي عندما ساق الكلام في كتابين له :

فقال مرة عن الروايات المنقطعة في تقديمه لهذا النقل من رواية الميموني : «ومنهم من يكتبها على معنى المعرفة لعلل المسندات بها، لان في الرواة من يسند حديثا يرسله غيره، ويكون الذي أرسله أحفظ وأضبط ، فيُجعل الحكم له ، وقد قال أحمد بن حنبل مثل هذا فيما... (ثم ذكر رواية الميموني)»^(٢).

وقال نحو ذلك في كتابه الآخر : «وأما الأحاديث المرسلات عن النبي ﷺ : فهي أيضا عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة في تقبلها والعمل بمتضمنها ، ومن لم يرها كذلك من نقاد الآثار وحفاظ الأخبار فإنه يكتبها للاعتبار بها ولن يجعلها علة لغيرها... (ثم ذكر رواية الميموني عن الإمام أحمد)»^(٣).

وبذلك تبين أن هذه الرواية لا تدل على قبول الإمام أحمد للمراسيل ، بل تدل على ضد

ومما يجعل الاحتمال الأول وارداً : أن الخطيب البغدادي روى هذه الرواية عن الميموني في كتابين له ، وكرر في المرتين هذه الجملة .

- (١) الكفاية للخطيب (٢/ ٢٠١ رقم ١٣٢٣)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب - تحقيق: أبي العنين - (٢/ ٤١٤ - ٤١٥ رقم ١٥٩٣).
- (٢) الكفاية للخطيب (٢/ ٢٠١).
- (٣) الجامع للخطيب (٢/ ٤١٤).

ذلك : وهو أن المراسيل قد تُعَلَّ بها الأسانيد التي ظاهرها الصحة ، وتبيّن خطأ من جعلها متصلة .

وأما النقل الثالث : فهو ما ذكره من رواية الفضل بن زياد عن الإمام أحمد أنه قال : «مرسلات سعيد بن المسيّب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح ؛ فإنهما يأخذان عن كلٍ»^(١). فهذا النقل يبيّن أن المرسل لا يُقبل من سادة التابعين إلا أن يكونوا ممن يتحرى في الرواية ، كما نص عليه بخصوص الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح .

وأما كلامه عن مرسلات سعيد بن المسيّب والنخعي فهو من جنس كلام بقية المحدثين الذين يردون المراسيل ، ومع ذلك فإنهم عندما يُفاضلون بينها في الضعف ، ربما وصفوا بعض المراسيل بأنها أصح من بعض أو أنها صحاح في باب المفاضلة بينها وبين غيرها، وهم يقصدون بذلك أنها أخف ضعفاً من بقية المراسيل . فهو كقول الإمام أحمد عن مرسلات يحيى بن أبي كثير في مقابل مرسلات الأعمش وسليمان النخعي : «مرسلات يحيى بن أبي كثير أحب إليّ»^(٢)، رغم قوله في رواية أخرى عن مرسلات يحيى بن أبي كثير : « لا تعجبني ؛ لأنه يروي عن رجال صغار ضعاف»^(٣).

وهو كقول يحيى بن سعيد القطان : «مالك عن سعيد بن المسيّب أحب إليّ من سفيان عن إبراهيم ، قال يحيى : وكلّ ضعيف»^(٤).

وهو كقول الإمام الشافعي أيضاً : «وإرسال ابن المسيّب عندنا حسن»^(٥)، رغم أن الإمام

(١) وقد أسندها الفسوي عن الفضل بن زياد في المعرفة والتاريخ (٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٢) العدة لأبي يعلى (٣ / ٩٢٣).

(٣) العدة لأبي يعلى (٣ / ٩٢٣).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (٤ - ٥ رقم ٦).

(٥) المختصر للمزني - تحقيق : أبي عامر عبد الله الداغستاني - (١ / ٤١٧).

الشافعي ردّ مراسيل سعيد بن المسيب في مواضع ، ولذلك تتابع أَعَرَفُ الناس بالمذهب الحديثي للإمام الشافعي على تفسير كلامه هذا ونحوه مما يوهم تصحيحه المطلق لمراسيل سعيد بن المسيب على أنه أراد بذلك حكاية واقع مراسيله ، من جهة أن عامتها قد اعتضدت بالمعضّذات التي اشترطها الشافعي لقبول أي مرسل : مرسل سعيد بن المسيب ومرسل غيره^(١).

(١) أسند ابن أبي حاتم إلى الشافعي أنه قال : «ليس المنقطع بشيء ، ما عدا منقطع سعيد بن المسيب» ، ثم قال ابن أبي حاتم شارحاً معنى كلامه : «يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب : أن يُعتبر به انظر» ، المراسيل لابن أبي حاتم (٦ - ٧ رقم ١٣). فيبين أنه لا يصححه مطلقاً إلا بعد الاعتبار ، فإن وجد ما يعضده ، وإلا ردّه ، كغيره من المراسيل .

وقال البيهقي : «الشافعي رحمته الله يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها، وقد ذكرنا في (كتاب المدخل) من أمثلتها بعضها، وإذا لم ينضم إليها ما يؤكدها لم يقبله ، سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره. وقد ذكرنا في غير هذا الموضع مراسيل لابن المسيب لم يُقَلَّ بها الشافعي ، حين لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قد قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها» . مناقب الشافعي للبيهقي (٢ / ٣٢).

وذكر الخطيب البغدادي قول من نسب إلى الإمام الشافعي أنه لم يكن يفرق بين مراسيل سعيد بن المسيب وغيره ، ثم قال عن مرسله : «وإنما رجح الشافعي به ، والترجيح بالمرسل صحيح، وإن كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم، وهذا هو الصحيح من القولين عندنا، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح». الكفاية (٢ / ٢١٥).

ولذلك قال الإمام النووي : «اشتهر عند فقهاء أصحابنا : أن مرسل سعيد بن المسيب حجة عند الشافعي، حتى إن كثيراً منهم لا يعرفون غير ذلك، وليس الأمر على ذلك ... (ثم ذكر قولين للشافعية في تفسير موقف الإمام الشافعي من مراسيل ابن المسيب ، كان ثانيهما هو ليست بحجة عنده ، بل هي كغيرها ، وإنما رجح الشافعي بها ، ثم قال النووي) وحكى الخطيب أبو بكر هذين الوجهين لأصحاب الشافعي، ثم قال: الصحيح من القولين عندنا الثاني، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحالٍ من وجه يصح ... (ثم نقل النووي كلام البيهقي السابق ، ثم قال) فهذا كلام الخطيب

وهو ما صرح به الشافعي نفسه ، حيث قال : « فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعا ، ولم تقبلوه عن غيره ؟ قلنا : لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعا إلا وجدنا ما يدل على تسديده ، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف . فمن كان بمثل حاله : قبلنا منقطعه . ورأينا غيره يسمى المجهول ، ويسمي من يُرغب عن الرواية عنه ، ويُرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يُوجد له شيء يُسدّدُه ، ففرّقنا بينهم ؛ لافتراق أحاديثهم ، ولم نُحابِ أحدا ، ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته»^(١).

وبذلك لا يلزم من قول الإمام أحمد عن مراسيل سعيد بن المسيب إنها صحاح : أنه محتجّ بها عنده ، بل يمكن أن يعني : أنها أصح من غيرها ، وأقرب إلى القبول بأدنى معضد وأخفّ مقوّي .

ويحتمل كلام الإمام أحمد معنى آخر : وهو ما سبق عن ابن رجب الحنبلي ، وهو أن يكون مراد الإمام أحمد : أن مراسيل سعيد والنخعي لم تكن صحيحة بلا معضد ، بل توفر لعامتها ما يعضدها ويُقوّيها ، ولذلك كانت مراسيل صالحة للاحتجاج عنده .

وسبق أن ابن رجب الحنبلي جعل مذهب الإمام أحمد في كلامه عن مراسيل سعيد بن المسيب ككلام الشافعي ، وكلام الشافعي في مراسيل سعيد هو هذا المذهب : الذي لا يصححها إلا بما يصحح به غيرها : من أن تكون قد تعصّدت .

وأيسر ما يشهد لعدم صحة ادعاء هذا النقل عن الإمام أحمد دالا على حجية المرسل مطلقا لديه : أن النقل نفسه نص على رد مراسيل الحسن البصري وعطاء ؛ لأنها يرويان عن كل أحد .

والبيهقي وإليهما المنتهى في التحقيق ومحلها من العلم» ، إرشاد طلاب الحقائق للنووي - تحقيق : أ.د/

نور الدين عتر - (٦٨ - ٦٩) .

(١) الأم للشافعي (٤ / ٣٩٠) .

وأما النقل الرابع : فهو رواية عبد الله عن أبيه أنه قال في جعل من ردَّ عبدًا آبقًا : «أخذ بحديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار عن النبي ﷺ في العبد الآبق : "إذا جيء به خارجا من الحرم دينار"»^(١).

والجواب عن ذلك : كيف يُجعلُ قوله هذا دليلا على مسألة كبرى وهو محتمل لمعان عديدة لا علاقة لها بحجية المرسل !؟

أولا : الأخذ بالحديث لا يلزم أن يكون عن احتجاج ، كما يؤخذ بقول التابعين وتابعيهم عند من لا يراها حجة ، من باب أنه لم يجد بُدًّا منها ، لعدم وجود دليل يرجع إليه فيما وجدته من مقالاتهم .

ثانيا : وإن حملنا الأخذ على معنى الاحتجاج : فقد يكون احتجاجه بهذا المرسل لا اعتضاده . وهذا ما صرح به في مصدر النقل السابق نفسه ، وهو (مسائل عبد الله لأبيه)، فقد جاء فيها أن عبد الله قال : «سألت أبي عن جعل الآبق إذا وُجد خارجًا من المصر ؟ قال : أذهب الى قول النبي ﷺ وقول عُمر وعليّ : دينار ، أو اثني عشر درهما ، إذا أخذ خارجًا من المصر . وابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار قالا : جعل رسول الله ﷺ في الآبق إذا جيء به خارجا من الحرم دينار»^(٢).

وهذا يعني أن الإمام أحمد أخذ بمرسلين اعتضدا بفتوى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولم يأخذ بمرسل لا عاضد له . وفي تقرير الشافعي في المرسل : أنه يعتضد بموافقة فتوى أحد الصحابة رضي الله عنهم ، فكيف بفتوى صحابييين من الخلفاء الراشدين !؟

وهكذا يتبين أن كل ما احتج به الفراء على أن الإمام أحمد يحتج بالمرسل لا يصح الاحتجاج به ، بل منه ما يدل على ضد ما نسبته إليه !

ولم أجد للحنابلة دليلاً على هذا الرأي الذي تتابع غالبهم عليه ، وهو نسبة القول بحجية

(١) مسائل عبد الله لأبيه (رقم ١١٥٠).

(٢) مسائل عبد الله لأبيه (رقم ١١٥٣).

المرسل إلى الإمام أحمد ؛ إلا الأدلة التي ذكرها الفراء ، والتي ربما ذكرها أو بعضُها بعضُ الذين جاؤوا بعده .

فلو لم نخرج في هذه المسألة إلا بيان تهافت أدلة نسبة القول بحجية المرسل إلى الإمام أحمد لكان ذلك كافيا لإبطال تلك النسبة ، فكيف وقد وجدنا الإمام أبا داود يصرح أن مذهب الإمام أحمد في المرسل هو تابعٌ فيه لمذهب الإمام الشافعي .

ويَتَأَيَّدُ هذا ببعض ما نقله أبو يعلى الفراء عندما حكى القول الثاني عن الإمام أحمد ، وهو أن المرسل ليس بحجة عنده ، حيث كان فيما أورده من نصوص الإمام أحمد التي يستدل بها من ينسب إليه ردُّ المرسل النقل التالي :

وهو ما جاء في مسائل ابن هانئ ، أنه قال : «قلت لأبي عبد الله : حديثٌ عن رسول الله ﷺ مرسلٌ برجال ثبت أحبُّ إليك، أو حديثٌ عن الصحابة أو عن التابعين متَّصلٌ برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله : عن الصحابة أعجب إلي»^(١).

وقد قال أبو يعلى الفراء عقبه مبيِّناً وجه دلالته على عدم حجية المرسل - كما سبق - : «وهذا يدل من قوله على أنه ليس بحجة، إذ لو كان حجة لم يقدِّم عليه قول الصحابي ؛ لأن من جعله حجةً قدَّمه على قول الصحابي».

والأصح أن يُقال في بيان وجه دلالة هذا النقل على أن الإمام أحمد كان لا يحتج بالمرسل : أنه لما قدَّم الموقوف على الصحابي لأنه متصل صحيح على المرسل الصحيح عمَّن أرسله : دلَّ ذلك أنه لا يُثبت بالمرسل صحة ما يرويه المرسل إلى النبي ﷺ ؛ لأنه لو صحَّح ثبوت نسبة المرسل إلى النبي ﷺ لقدمه قطعاً على كلام الصحابة ؛ إذ لا حجة لأحد مع كلام رسول الله ﷺ .

أما جواب مسودة آل تيمية على استدلال الفراء : فهو جوابٌ ضعيف !
فقد تُعقَّب فهم أبي يعلى ووجه استدلاله بالنقل السابق على عدم حجية المرسل عند

(١) مسائل ابن هانئ (رقم ١٩١٤).

الإمام أحمد بأن قيل : «وهذا عندي يدل على خلاف ما قال القاضي ؛ لأن الترجيح بينهما عند التعارض دليل الأكتفاء بكل واحدٍ منهما عند الانفراد»^(١).

وهذا جوابٌ ضعيف ؛ لأن ترجيح ما لا يترجح إلا بسبب عدم قيام المرجوح بإثبات ما يدّعيه : يدل على ضعفه وعدم قيامه بالحجة . أي إن المرسل لو كان يُثبت صحة نسبة ما ورد فيه إلى النبي ﷺ ولو في أدنى درجات الثبوت ، كالحديث الحسن الإسناد باتصاله وبقيّة شروط الحسن ، لما استجاز الإمام أحمد أن يُطلق القول بتقدم اجتهاد صحابيٍّ عليه !

ثم لو قال قائل : إذا تعارض النص وقول تابعي قدمْتُ النص ، لن يكون ذلك دالا على حجية قول التابعي عند الانفراد . صاحب ذلك التعقب انطلق من مسلّمة حجية المرسل لإثبات حجّيته ! وإلا لوجب أن يُطلق القول بأن الترجيح بين المتعارضين دليل الأكتفاء بكل واحدٍ منهما عند الانفراد ؛ لأن الترجيح وحده قد يدل على تقديم الدليل على ما دليل فيه أصلا، كما في مثال تعارض النص وقول التابعي ، عند من يقلد التابعي عندما لا يجد دليلا ولا قولاً لصحابي يغنيه عن قول التابعي .

وهكذا يتبيّن أن هذه الرواية عن الإمام أحمد والتي يرجح فيها الموقوف المتصل على المرفوع المرسل روايةٌ قوية الدلالة على أن الإمام أحمد لا يحتج بالمرسل ، وأن الحنابلة لم يذكروا رواية أقوى دلالةً منها على أن الإمام أحمد كان يحتج بالمراسيل . فلو لم يكن لدينا إلا هذه النصوص عن الإمام أحمد التي أوردها الحنابلة في باب حجية المرسل لكانت كافية في تصحيح مذهب الإمام عن المرسل ، وهو : أنه كان يعدّه حديثاً ضعيفاً لا يُحتج به ؛ إلا إذا اعتضد ، كالإمام الشافعي . فكيف وقد فاتهم نص الإمام أبي داود الذي لا مناص من تقديمه على كل النصوص الواردة عن الإمام أحمد لقوة دلالة ووضوح عبارته ، بعد ثبوته عن أحد أعلم الناس بالإمام أحمد خاصة وأحد أعلمهم على وجه العموم ، وهو إمام الفقه والحديث : أبو داود السجستاني .

(١) المسودة لآل تيمية (١ / ٤٩٩).

وأما استدلال أبي يعلى الفراء لرد الإمام أحمد للمراسيل بقول الإمام عن حديث ذكره :
«ليس بصحيح، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان». وقول الفراء عقبه : «فقد حكم ببطلان
الحديث، لأجل أنه مرسل»، فهو مثال واحد من بين عشرات الأمثلة التي يُعلّ فيها الإمام أحمد
روايات ثقات التابعين بإرسالهم عن صحابي لم يسمعوها منه . وليس على الباحث إلا أن يراجع
أحد كتب المراسيل (ككتاب ابن أبي حاتم والعلائي وأبي زرعة العراقي)، ليجد مصداق ذلك
شاهدًا قوي الظهور فيها .

وإذا تذكرنا أن الإمام أحمد هو رأس من رؤوس المحدثين ، وأن مذهب المحدثين في
المرسل هو الرد : فلا يصح أن نقبل الحجج المحتملة لإخراجه من رأي جماعتهم إلا بدليل
كالشمس ثبوتًا ودلالة . كيف وأدلة كون الإمام أحمد ممن يرد المرسل كبقية المحدثين أدلة قوية
كافية لإثبات الأصل في مذهبه ، وأنه على مذهب المحدثين في رد المرسل .
وبذلك يتضح أن المذهب الذي لا يصح أن يُنسب سواه إلى الإمام أحمد : هو أنه لا يحتج
بالمرسل .

ومن أهم الفوائد البحثية العامة لهذا البحث : بيان كيف يُمكن أن يتقرر مذهبٌ أصولي
يُنسب إلى أحد الأئمة ، ولا يكون صحيح النسبة إليه ! وأن هذا ليس مستحيلًا ، وليس
بمستحيل غياب أدلة قوية على عامة الأصوليين تنقض استنباطهم لأصل أصولي ينسبونه
لأحد الأئمة ، ويكون هذا الغياب ناتجًا عن عدم استحضار للدليل ، وليس استضعافًا ولا
تأويلًا لدلالته !

أ.د. الشَّيخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَوْنِي

في الجمعة الموافق ١٣ / ٣ / ١٤٤٢ هـ